

د. مصطفى

الرفاعي

الدولة والقطاع الصناعي الخاص

إن سياسة فتح الباب على الغارب للاستثمار الأجنبي ستؤدي إلى سيطرة الأجانب على كثير من المؤسسات المالية والصناعات الاستراتيجية.

إذا لم يرق نظام فتح الباب على الغارب للاستثمار الأجنبي فما هو البديل؟ لا جدال أن الهدف هو زيادة معدلات التنمية وأن التنمية تحتاج إلى استثمارات لكنها تحتاج أيضا إلى ما هو أهم مما لا يرد ذكره.

فمن أين تأتي الاستثمارات والأموال إذا كانت الدولة توقفت عن الاستثمار في الصناعة اتباعا لسياسة التحول من النظام الاشتراكي الشمولي إلى النظام الرأسمالي. عقدت الآمال على مجموعة من رجال الأعمال تبنتها الدولة وراهننت عليها وقدمت لها أراضي وتمويلا من أموال المودعين بالبنوك وشيدت لنا البنية التحتية أتى هذا التوجه بنتائج طيبة لفترة معينة، ما حدث بعد ذلك لم يكن متوقعا وأدى إلى ما أفقد هذا القطاع الخاص الوطني الكثير من مساندة الشعب، كما أنشأ حيرة وتساؤلا عن موضوعية استمرار الدولة في دعم القطاع الخاص وتشجيعه بالحوافز والإعفاءات على حساب ميزانية الدولة التي تحتاج إلى إصلاح.

وزاد من ذلك امتناع بعض رجال الأعمال والصناعة عن سداد أقساط القروض التي وفرتها لهم بنوك القطاع العام مما أضر بموقف هذه البنوك التي تضمنها الدولة. هذا القطاع الخاص كانت له مطالب دائمة من الدولة إعفاءات، منح، أو تيسير في الإجراءات، بعض المطالب بان كان محقا فيها، في ذات الوقت لم يكن القاطع الخاص مرحبا بدور قيادي للدولة، معتبرا ذلك تدخلا مرفوضا، وبهذا غاب عن هذا القطاع المهم هذا الدور القيادي المخطط والمنظم والمنسق، ولم يحدث الالتحام اللازم لحدوث نهضة صناعية وهو التحام كان يجب أن يضم الصناع والحكومة والمؤسسات المالية طبقا لميثاق يلتزم به جميع الأطراف.

وفي ظل ظروف تدخل القوى الأجنبية واختراق بعض صفوف الصناع نشأت تحالفات مصالح بين الدول والشركات الأجنبية وبعض كيانات القطاع الخاص يحكمها تبادل الدعم والمنافع، وزاد من ذلك من تراجع الدولة عن قيادة أبوية تختص بالرعاية إلى سلطة تبغى تحسين مواردها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وهو ما حدث في قانون الضرائب الجديد الذي ألغى إعفاءات المدن والمناطق الصناعية والمناطق الحرة والمناطق النائية. إلغاء الإعفاءات لم يدل على استمرار سياسة تشجيع الاستثمار في الصناعة وفي تعمير المناطق النائية و تسهيل الاستثمار في التعدين، وللأسف فإن إلغاء الإعفاءات صب في مصلحة الدول الصناعية المنافسة للصناعة المصرية ولهذا نظر إليه صندوق النقد الدولي بعين الرضا.

وتزامن ذلك مع اتجاه رجال المال والصناعة والأعمال، وكلها مرادفات، إلى النزول إلى حلبة السياسة وإلى التحالف مع السلطة واختراقها، ربما حقق ذلك النفع لبعض رجال الأعمال إلا أنه أضر بالصناعة الوطنية عموما، كما أنه لم يفد صغار الصناع الذين لم تمكنهم ظروفهم من المشاركة في هذه اللعبة، ولم يجدوا من اتحاد الصناعات المصرية العون المنشود، لأن الاتحاد اختار طريق الاستسهال أيضا ومسايرة مسيرة العولمة ومسايرة فكر ظاهره ليبرالي وباطنه استعماري.

ربما يكون لدى رجال الأعمال بعض المبررات لاشتغالهم بالسياسة وأن هذا من حقهم إلى أن اتضح للرأي العام أن الهدف هو الاستحواذ على السلطة في مصر، واغتنام ظروف تراجع دور الدولة وتعرضها لضغوط سياسية خارجية، وفي سبيل ذلك أنفقوا الأموال للسيطرة على الإعلام.

وإذا كنا جميعا ننحني إجلالا لطلعت حرب مؤسس بنك مصر وشركاته الصناعية والاقتصادية وأول قاعدة صناعية وطنية وأحد أهم رموز الرأسمالية الوطنية فإن نموذج طلعت حرب وفر الاستثمارات للصناعة من أموال المصريين كبنك استثمار يختلف كثيرا عن النموذج الذي نراه الآن، فطلعت حرب لم يمتلك بنك مصر وشركاته ولم يسع إلى ثراء شخصي أو سلطة سياسية، وقد عبر عن ذلك في خطبته في ٧ مايو ١٩٣٥ بمناسبة مرور خمسة عشر عاما على تأسيس بنك مصر حيث قال: «ابتعاد البنك عن السياسية ليس ناتجا عن عدم اكتراث بمصالح البلد العليا، فإن المصري الذي لا يكثر بمصالح وطنه لم يولد بعد، ولكنه أتباع للحكمة الماثورة، لكل عمل رجال، فللسياسة رجال، وللمال رجال، ومن يخلط بين عمل وعمل اختلط عليه الأمر والقوى عليه القصد وافلت منه سر النجاح».

بعد مرور ٧٣ عاما انصرفنا كلية عن اتباع هذه الحكمة الماثورة كما انصرف كثير من المصريين عن مصالح الوطن العليا.

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الأسبق